مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

"دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين"

(2017-1996)

The role of human capital in achieving economic development in Palestine(1996-2017)

الأستاذة/ ميادة رشاد شبلاق

medoo-osama@hotmail.com

جامعة الأزهر-فلسطين

تاريخ الاستلام: 2018/02/06 تاريخ التعديل: 2018/05/15 تاريخ قبول النشر: 2018/05/23

الملخص :

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين متناولة المنهج الوصفي التحليلي لإبراز هذا الدور الذي أظهرته كتابات نظريات اقتصاديات التعليم مروراً بنماذج النمو الداخلي. وإلى تحليل الجداول الاحصائية التي تعكس مساهمة العمالة المتعلمة في القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة **(1996-2017).**

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: أن قطاع الخدمات سجل أعلى معدل مشاركة للقوى العاملة بين الذين أتموا **13** سنة دراسية وللفئة التي أنهت المرحلة الثانوية لتصل نسبتهم بالمتوسط (69.83**%**، **07.25%)**على التوالي خلال فترة الدراسة **(1996-2017)**، ليسجل قطاع الزراعة أقل معدل للمشاركة بين القوى العاملة الذين أتموا **13** سنة وللفئة التي أنهت المرحلة الثانوية لتصل نسبتهم بالمتوسط (3.18**%**، **11.12%)** على التوالي.

واستناداً الى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة بالتركيز على تكثيف الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمه بأعتبار أنها ستؤدي إلى توطين رأس المال البشري في الأراضي الفلسطينية؛ عبر زيادة الطلب على خريجين الجامعات وبتعديل نظام التعليم والتدريب القائم ومواءمته مع احتياجات سوق العمل الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري؛ التنمية الاقتصادية؛ القوى العاملة.

Abstract:

The study aims to shed light on the role of human capital in economic development in Palestine. Descriptive analysis method used to highlight the role that shown by economic theories of education by illustrating internal growth models and analyzing the statistical data that reflect the contribution of educated workers in economic sectors during the study period (1996-2016).

The study reached a number of conclusions، including: the services sector recorded the highest participation rate of the labor force among those who have completed 13 years of schooling and a class that ended the high school class to reach accounted for an average of (70.17%، 25.19%); respectively during the study period (1996-2016)، the agriculture sector hit the lowest rate of participation among the workforce who have completed 13 years and for the class that ended the high school as the following percentages average(3.19%،11.31%) respectively.

Based on the results of the study، the study recommended to focus on intensifying investment in advanced technology، as it will lead to human capital settlement in the Palestinian territories through increasing demand for university graduates. Another conclusion that reached by the stud is to amend the education and training system and Harmonize it with the needs of the Palestinian labor market.

Keywords: Human capital- Economic development -Labor force.

أولاً : المقدمة: –

يعود اهتمام النظريات الاقتصادية بقضية رأس المال البشري إلى عدة قرون مضت، فمنذ الكتابات الأولى لآدم سميث التي تركزت حول أهمية التخصص وتقسيم العمل في تفسير أسباب ثروة وتقدم الأمم، كان العنصر البشري دائماً فيمكان القلب من عملية التنمية مروراً إلى مؤسس نظرية رأس المال البشري الاقتصادي "شولتز" وحتى وقتنا هذا. والذين أجمعوا في دراستهم ورؤيتهم أن التعليم والتدريب والصحة مجالات يمكن استثمارها في العنصر البشري لتوليد قيمه اقتصادية جديدة ترفع من معدلات النمو الاقتصادي. غير أن هذا الاهتمام قد شهد تراجعاً ملحوظاً من حيث الأهمية النسبية في مقابل التركيز

بصورة في رأي البعض مبالغ فيها إلى حد بعيد عن العنصر المادي دون غيره من عناصر الإنتاج الأخرى، فقد سيطرت النظرية النيوكلاسيكية على الفكر الاقتصادي على مدى العقود الثلاث التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي تأثرت بدورها بالآثار السلبية التي خلفتها الحرب على اقتصاديات الدول الخاسرة وخاصة في مجال البنية الأساسية.

إلاّ أن التجربة التاريخية قد أثبتت عجز النظريات التقليدية إلى حد بعيد عن تفسير العديد من الظواهر التي انتشرت على أرض الواقع. ومن هنا جاءت أهمية البحث عن نماذج جديدة للنمو الاقتصادي تستطيع سد الفجوة المعرفية التي لم تستطع النظريات التقليدية أو النيوكلاسيكية سدها بكفاءة. وكان من نتاج هذا البحث ظهور ما عرف في أدبيات التنمية "بنماذج النمو الجديدة" **New Growth Models** التي اعتمدت في الأساس على كتابات بول رومر **(Paul Pomer)** وروبرت لوكاس **(Robert Lucas)**. وقد لاقت هذه النماذج رواجاً واسعاً في الآونة الأخيرة،وتحديداً منذ منتصف الثمانينيات، حيث أعطت أهمية متزايدة للظروف والسياسات الداخلية للبلد في تحديد درجة تقدمة أو تخلفه.

ثانياً : مشكلة الدراسة:-

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:-

هل يستطيع رأس المال البشري تحقيق زيادة في معدلات التنمية الاقتصادية في فلسطين في ظل الكثير من المعوقات والتحديات التي تقف أمامه؟

<u>وهذا يقودنا إلى صياغة مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات التالية:-</u>

1. هل الاستثمار في رأس المال البشري عبر مجالات كثيرة مثل التدريب والتعليم والتأهيل سيعزز من الميزة التنافسية لهذا العنصر في الاقتصاد الفلسطيني؟
2. كيف سيكون هناك انعكاس للعمالة المتعلمة والمؤهله على نمو القطاعات الاقتصادية في فلسطين؟
3. هل سيكون لدينا فوارق بين مستويات التعليم بين فئات العمالة المتعلمة فيما بينها؟ وبين مستويات التعليم للعمالة المتعلمة ومستوى الفئة الغير متعلمة من جهة أخرى؟ ومامدى انعكاس ذلك على القطاعات الاقتصادية؟
4. من هي القطاعات الاقتصادية الرائدة في استقطابها لمستويات العمالة المتعلمة؟

ثالثاً : فرضيات الدراسة: -

1. توجد علاقة طردية بين الاستثمار في رأس المال البشري وبين الميزة التنافسية الذي سيحدثها للإرتقاء بالاقتصاد الفلسطيني.
2. من المتوقع أن زيادة التعلم والتدريب سيحفز ويطور من أداء العنصر البشري المتعلم وذلك لإحداث مستويات عالية من التنمية الاقتصادية.
3. هناك فوارق كبيرة بين المستويات التعليمية للعمالة المتعلمة فيما بينها وبين مستويات التعليم للعمالة المتعلمة مقارنة بمستويات العمالة الغير متعلمة من جهة أخرى.
4. من المتوقع أن يكونا قطاعي الزراعة والخدمات هما الرائدين في استقطابهم لمستويات العمالة المتعلمة.

رابعاً : أهمية الدراسة:-

تكمن أهمية الدراسة بأنها ستعكس في طياتها عبر المنهج الوصفي التحليلي أهمية دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية، والذي تعد قدراته العلمية والعملية من المعايير المهمة والرئيسة لقياس تطور البلدان ومعرفة درجة تقدمها ورفاهيتها، حيث لم تعد المقاييس التقليدية كمؤشر للدخل والقدرة الشرائية، مثلاً قادراً أو كافياً في ظل عصر العولمة، على تفسير وتقييم الفجوة المتزايدة بين أغلب الدول النامية والدول المتقدمة. كما أن هذه الدراسة تتناول احدى الموضوعات الهامة؛ والمتمثلة في دور رأس المال البشري في تحقيق تنمية اقتصادية في فلسطين في ظل افتقار ومحدودية أدبيات الاقتصاد إلى دراسة تناولت هذا الموضوع. كما لا توجد دراسات وصفية تحليلة تناولت هذه الظاهرة "على حد علم الباحثة، مما قد يجعل نتائجها ركيزة لباحثين آخرين في التعمق أكثر في هذا المجال.

خامساً : أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى: إبراز دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الإقتصادية في فلسطين، حيث ستركز الدراسة على النقاط التالية:-

1. معرفة دور الاستثمار في رأس المال البشري عبر مجالات كثيرة مثل التدريب أو التعليم في تعزيز الميزة التنافسية لهذا العنصر في الاقتصاد الفلسطيني.

2. معرفة كيف سيكون هناك انعكاس للعمالة المتعلمة بمستوياتها التعليمية المختلفة على نمو القطاعات الاقتصادية في فلسطين.
3. تقدير الفوراق بين مستويات التعليم بين الفئات المتعلمة فيما بينها ورصد النتائج ومقارنتها بمستويات العمالة غير المتعلمة.
4. معرفة من هي القطاعات الاقتصادية الرائدة في استقطابها لمستويات تعليمية مختلفة للعمالة المتعلمة.

سادساً: الأطار النظري للدراسة:-

6.1 مفهوم رأس المال البشري (Human Capital Concept):-

بدأ استخدام مصطلح رأس المال البشري منذ أوائل الستينات من القرن العشرين، وهذا ما تؤكده كتابات "شولتز" **Schultz** عام **(1961)**، وكتابات "بيكر" **Becker** عام **(1964)**، وهناك بعض الباحثين يعيدون بدايات الاهتمام برأس المال البشري إلى القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، وبخاصة ما أكده كل من الاقتصاديين البارزين أمثال: "آدم سميث "**Adam-Smith** و"ألفرد مارشال" **A.Marshall** و"جون ستيوارت ميل" **J.S.Mill**، وقد تم استخدام هذا المصطلح وتقديمه إلى السوق ومنظمات الأعمال كأسلوب لجذب وتوجيه الانتباه نحو مساهمة العمل **(Labor)** في أداء المنظمات.**(Jajri & Ismail،2010،p486-495)**. ورغم أن موضوع رأس المال البشري كان من بداياته موضوعاً خلافياً ومثيراً لكثير من الجدل، غير أن حدة الخلاف والجدل قد قلت وتدنت كثيراً الآن بسبب تراكم الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع، ونجحت في إثرائه بالمعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية، ولكن مع ذلك يمكن القول أن هذا الحقل هو حقل معرفي لم تكتمل معالمه بصورة تامة بعد. (أبو فارة، **2008، ص249**).

مما سبق ترى الباحثة أن رأس ا**لمال البشري**:"يُعد بذلك استثمارات إنتاجية متجسدة في البشر، وتتضمن المهارات، القدرات، المثل والقيم المعنوية، الصحة، والناتجه عن الإنفاق على التعليم، وبرامج التدريب، والرعاية الصحية، فهو رصيد غير ملموس يذوب ويعطي مفعوله من خلال عوامل الإنتاج الأخرى".

6.2 نظريات رأس المال البشري (اقتصاديات التعليم):-

نظرية رأس المال البشري (شولتز) T.Schultz:-

حاول شولتز البحث عن تفسيرات أكثر فعالية للزيادة في الدخل، وهذا بعد أن لاحظ إهمال الباحثين للثروة البشرية، واهتمامهم بالمكونات المادية لرأس المال على أنها السبب الرئيسي في خلق القيمة،إذ اعتبر أن رأس المال البشري هو المصدر الأساسي للثروة من خلال ما يختزنه من طاقات جسمية وذهنية، حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه(صباح، **2008، ص14)**، وركزت نظرية رأس المال البشري على عملية التعليم باعتبارها استثماراً لازماً لتنمية الموارد البشرية، حيث أطلق على التعليم أسم رأس المال البشري طالما أن مجموعة المعارف المتراكمة والتي يحصل عليها الفرد تحقق القيمة،وتعد محدداً أساسياً لما تحققه المنظمة من أرباح، ويؤدي الاستثمار في التعليم إلى تحقيق منافع عدة، حيث يساهم في زيادة القدرات الإبداعية إلى جانب تحسين الإنتاجية وزيادة الإيرادات، وهذا يحسن اتجاهات العاملين مع بيئتهم، وقد بني شولتز مفهومه لرأس المال البشري، **على ثلاثة فروض أساسية وهي:**(صالح، **2005، ص21-22)**

أ – أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساساً إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري.

ب – يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقاً للاختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر.

ج – يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي.

ومن وجهة نظر شولتز فإنه من الضروري دراسة كلاً من التكلفة والإيرادات المرتبطة بعملية التعليم، وبالنسبة للإيرادات فإنها تمثل أهمية خاصة ويرجعها إلى:(حسن، **2005، ص67-69)**

الإيرادات الضائعة للفرد: والتي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم، فقد ركز على أهمية الإيرادات الضائعة للطالب من عدة اتجاهات وهي أن:–

أ – إمكانية النظر إلى دراسة ومذاكرة الطالب على أنها عمل، وأن هذا العمل من بين أشياء أخرى يمكنه أن يساعده على تنمية موارده البشرية.

ب – افترض أن الطالب لو لم يكن ملتحقاً بالعملية التعليمية، فإنه يمكنه أن يكون مشاركاً في القوى العاملة يحقق إنتاجاً أو يؤدي خدمة ذات قيمة اقتصادية والتي

يحصل بناءً عليها على أجر، وعلى هذا فإن هناك تكلفة فرصة بديلة للالتحاق بالمدرسة.

ج – ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية خاصة في الدول النامية، حيث أن الموارد لديها قليلة مع تعارض الأولويات المختلفة لهذه الموارد واللازمة للإصلاح الاقتصادي.

أما تكاليف الاستثمار في التعليم فقد أرجعها شولتز إلى: الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها تشير إلى تكلفة الخدمات التعليمية التي تقدمها المدرسة، فهي عبارة عن تقديرات لقيمة ممتلكات المدرسة المستخدمة في التعليم، إلى جانب المصاريف الجارية للمرتبات والأجور والمواد المستخدمة في عملية التعليم.

نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي):-

نتيجة لضعف الأداء النظري والتجريبي لنظرية النمو النيوكلاسيكي، وعدم اقتناع العديد من الاقتصاديين بنماذج النمو التي تعتمد على المصادر الخارجية للتقدم التكنولوجي في تفسير النمو طويل المدى، طورت في نهاية الثمانينات **1980** ومطلع التسعينيات **1990**نماذج للنمو يكون فيها التقدم التكنولوجي مدفوعاً بحوافز اقتصادية تتحدد من داخل النموذج، وعرفت هذه النماذج بنماذج النمو الداخلي أو نظرية النمو الجديدة.(القريشي، **2007، ص78)**. ستحاول الباحثة تحليل أهم نظريات النمو الداخلي عبر إلقاء الضوء على نماذج النمو الداخلي وخاصة نموذجي رومر **"Romer"** ونموذج لوكس **"Lucas** "، محاوله في ذلك الإجابة على التساؤلات التي يمكن أن تطرح في هذا المجال ومنها:-

أ – كيف لبلد ما أن يحقق تطوراً ونمواً اقتصادياً ؟

ب – ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور بلدان غنية وأخرى فقيرة؟

ج – ما هي العوامل التي من شأنها أن تجعل الدول الفقيرة تلحق بركب الدول الغنية؟

د – هل هناك من حظ لبلوغ وتحقيق ذلك؟ وما هي السياسات الكفيلة بذلك؟

6.2.1 نموذج روبرت لوكاس "Robert Lucas model -1988":-

أعتبر لوكاس أن الاختلافات في معدلات النمو بين البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها، ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:-

أ - الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، أحدهم مكرس لإنتاج السلع والخدمات انطلاقاً من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني يهتم بتراكم رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول.

ب - رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه، كما أن الزمن الذي يخصصه الفرد للتعليم يحدد له وتيرة تراكم الرأس البشري، بالإضافة إلى أن جميع أفراد المجتمع متماثلين في المستوى التعليمي.(مرادسي، **2009، ص 60)**

ج - افترض النموذج وجود مجتمع فيه عدد (N) من الأشخاص، وكل شخص يتميز في الزمن (t) بنفس المستوى(h_t) من رأس المال البشري، وكل شخص يقسم كل وحدة من الوقت المتوفر لديه في كل فترة للإنتاج بالنسبة (μ) والنسبة المتبقية $(1-\mu)$ يسخرها لتراكم رأس المال البشري بفضل التعليم والمعرفة.

لذا فالنموذج الذي قدمه لوكاس يكرس الفرد جل وقته بين العمل أو تراكم رأس المال البشري المدعوم بالتعليم والمعارف، مما يضمن نمواً داخلياً للنموذج الذي أقره لوكاس مدعوماً بعوائد ثابتة بسبب نتيجة هذا التراكم، ومنه يكون مسار تراكم رأس المال البشري الفردي على شكل خطي وفقاً للمعادلة التالية:(شريفي، **2012، ص35)**

$$h_i^* = \upsilon h_i \ (1-\mu) \ \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث أن:-

h_i^* : مقدار التغير في رأس المال البشري.

υ : مقدار الفعالية لنشاط تراكم رأس المال البشري.

h_i : مخزون رأس المال البشري الفردي.

$(1-\mu)$:الوقت المخصص للتعليم.

حيث تمثل النقطة فوق المتغير(h_i^*) تفاضل هذا المتغير مع الزمن، وهكذا يمكن قراءة المعادلة **(1)** على أنها دالة لإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن $(1-\mu)$ ، فهذا الوقت المخصص للتعليم المأخوذ كنسبة من إجمالي وحدة الزمن ومن رأس المال البشري الذي تم تراكمه.(علي، **2001**، ص**9)**

مما سبق ترى الباحثة أن النظرية الكلاسيكية المحدثة للنمو (سولو) حاولت أن تفسر أسباب التفاوت في النمو مابين الدول الغنية والفقيرة عبر اتجاهين:-

الاتجاه الأول: هو أن النمو في المدى القصير يحدث من جراء التراكم الرأسمالي، ولما كان عدد العمال لا يتزايد بعد وصول الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، فإن ازدياد رأس المال بعد ذلك سيعمل على زيادة الإنتاج بشكل متناقص وفق تناقص الغلة، مما يؤدي إلى توقف النمو.

الاتجاه الثاني: أن النمو المستمر على الأمد البعيد فإنه يتأتى من ارتفاع الإنتاجية، أي عندما تتم زيادة حجم الإنتاج دون زيادة عدد العمال أو حجم التوظيف الرأسمالي، والذي أرجعه إلى عامل التقدم التكنولوجي.

وعندما طبقت هذه النظرية على أوضاع البلدان المتقدمة وأوضاع البلدان النامية، توصلت النظرية إلى نتائج وهي: أن البلدان النامية مؤهلة لأن تنمو بمعدلات نمو أعلى من تلك السائدة في البلدان الغنية، وهذا الاستنتاج يعرف باسم فرضية التقارب، وهو مبني على أساس اعتبارين هما:-

الاعتبار الأول: هو أن التراكم الرأسمالي يقود إلى معدلات نمو أسرع في البلدان الفقيرة، لأن حجم التراكم الرأسمالي فيها صغير، وبالتالي تأثير قانون تناقص الغلة فيها سيكون أقل.

الاعتبار الثاني: هو أن البلدان الفقيرة مؤهلة لأن تزيد إنتاجيتها بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية على أساس أن التقدم التكنولوجي، والذي يتمثل بتطبيق الأساليب العلمية الجديدة على الإنتاج ليس حكراً على أحد، فأي بلد يستطيع الاطلاع على مبتكرات العلم وقادر على نقل التكنولوجيا عن طريق الانفتاح على العالم بالتجارة والاستثمار .ولكن ما جاءت به (المعجزة الأسيوية) في منتصف الثمانينات، إذ سجلت معدلات النمو في بضعة بلدان آسيوية (كوريا، وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة) معدلات عالية جداً ولمدة طويلة، وكانت هذه المعدلات أعلى من معدلات نمو البلدان الصناعية الغنية بشكل لا يتلاءم مع فرضية التقارب على الأمد الطويل.

1. معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي:-

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة **(1995-2016)** تذبذباً واضحاً في أدائه العام معبراً عن ضعفه وهشاشته وتأثره الشديد بمدى الاضطرابات السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تلعب دوراً في إيجاد حالة من عدم التيقن والاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تحد من توفير بيئة استثمارية لازمة لدفع عجلة الاقتصاد الكلي.

وبالنظر إلى الجدول رقم **(1)** أدناه نرى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع بصورة كبيرة خلال الفترة **(1995-1999)**، حيث نما بصورة مطردة لنعزي أسباب هذا النمو إلى عدد من القضايا أهمها المساعدات والقروض والمنح المالية وروح التفاؤل التي سادت المنطقة مع بداية عملية السلام والتسوية، وما رافقتها من حركة نشطة من مؤسسات الإقراض الدولية والأجنبية لمشاريع وبرامج تنموية ليسجل متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية ما نسبته **(8.41%)** خلال الفترة تلك الفترة

جدول رقم (1)

نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2016) (بالمليون دولار)

السنة	الأراضي الفلسطينية	النمو (نسبة)	الضفة الغربية	النمو (٪)	قطاع غزة	النمو (٪)
1994	3038.4	-	1955	-	1083.4	-
1995	3212.4	5.73	2101.7	7.5	1110.7	2.52
1996	3292.8	2.5	2163.9	2.87	1128.9	1.64
1997	3744	13.7	2492.9	13.2	1251.1	10.82
1998	4197.7	12.12	2817.9	11.53	1379.8	10.29
1999	4534.9	8.03	3149.1	10.52	1385.8	0.43
2000	4146.7	-8.56	2928	-7.55	1218.7	-12.06
2001	3810.8	-8.1	2616	-11.93	1194.8	-1.96
2002	3301.4	-13.37	2234	-17.1	1067.4	-10.66
2003	3800.5	15.12	2451.9	8.89	1348.6	26.34
2004	4198.4	10.47	2807.4	12.66	1391	3.14
2005	4559.5	8.6	2876.7	2.41	1682.8	20.98
2006	4322.3	-5.2	2977.7	3.39	1344.6	-20.10
2007	4554.1	5.36	3317.2	10.23	1236.9	-8.01
2008	4878.3	7.12	3716.7	10.75	1161.6	-6.09
2009	5239.3	8.88	3979.6	11.27	1259.7	8.44
2010	5754.3	9.82	4249.5	6.87	1504.8	19.45
2011	6421.4	11.59	4764.7	12.12	1656.7	10.09
2012	6797.3	5.85	5030.5	5.57	1766.8	6.64
2013	7477.0	9.99	5464.3	8.62	2012.7	13.9
2014	7463.4	-0.18	5754.3	5.30	1709.1	-15.0
2015	7719.3	3.42	5906.1	2.63	1813.2	6.09
2016	8037.0	4.11	6084.9	3.02	1952.1	7.66

متوسط إجمالي نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة (نسبة مئوية)

الفترات	نمو الناتج في الأراضي الفلسطينية	نمو الناتج في الضفة الغربية	نمو الناتج في قطاع غزة
1999-1995	8.41	9.13	4.73

2002-2000	-10.01	-12.19	-8.23
2005-2003	11.40	7.99	16.82
2006	-5.2	3.39	-20.10
2012-2007	8.10	9.46	5.08
2016-2013	4.33	4.89	3.16

- المصدر: -الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، للسنوات (1995-2016)
- نسب النمو حسبت من قبل الباحثة.

مما سبق ترى الباحثة: أن حالات التذبذب التي مر ولازال يمر بها الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بين الارتفاع والانخفاض تثبت حقيقة ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ومدى ارتهانه الحالة الأمنية والسياسية التي تسود الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة في ظل عدم السيطرة الفلسطينية على الحدود والمعابر وإخضاع ذلك للقرارات الإسرائيلية، مع تزامن استمرار الانقسام بين شطري الوطن وعدم وجود مصالحة وطنية بين حركتي فتح وحماس، وضعف المنح والمساعدات المقدمة من المجتمع الدولي واستمرار حجز أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي.

2. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:-

شهدت الأنشطة الاقتصادية تغيرات عدة منذ العام **1995**، فانتعاش حركة البناء في ظل إقامة مؤسسات السلطة الوطنية وعودة العمل للقطاع المالي الذي كان مشلولاً أبان الاحتلال بالإضافة إلى تحسن وضع الاستثمار الخاص وتدفق رؤوس الأموال من الخارج أدت جميعها إلى التأثير على الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، والمتتبع لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في توليد القيمة المضافة خلال العشرين عاماً الماضية، يلاحظ نوعاً من الاستقرار النسبي في مساهمة مجمل قطاع الخدمات، مقابل تراجع مستمر في مساهمة القطاعات الإنتاجية، وتحديداً الزراعة والصناعة، يشار إلى أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد بلغت في المتوسط خلال الفترة **(1995-2016)** نحو **(60.16%)** في حين لم تتعد مساهمة الزراعة **(6.63%)** والصناعة **(15.3%)** والإنشاءات **(7.51%)** خلال نفس الفترة.

جدول رقم (2)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2016)

السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1995	11.6	20.8	5.4	62.2
1996	13.2	17.2	6.9	62.7

1997	10.3	15.6	6.3	67.8
1998	9.3	15.1	7.2	67.4
1999	8.6	15	11.6	64.1
2000	7.8	13.9	7.2	70.3
2001	6.8	17.1	4.2	70.9
2002	6.3	17.2	2.9	73.6
2003	6.6	17.5	3.8	72.1
2004	7.1	17.1	5.7	70.1
2005	5.2	17	6.8	71.0
2006	5.6	15	7.2	72.2
2007	5.5	15.3	6.6	72.2
2008	5.9	15.6	6.4	72.1
2009	5.6	13.2	7.4	73.8
2010	5.5	12.9	9.7	71.9
2011	5.9	12.0	14.0	68.1
2012	4.9	11.9	14.1	69.1
2013	4.1	15.5	10.1	17.5
2014	3.8	14.5	7.2	18.4
2015	3.4	13.4	7.3	18.0
2016	2.9	13.8	7.4	18.1
المتوسط	6.63	15.3	7.51	60.16

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، للسنوات (1995-2016).

4. أنعكاس مستويات التعليم للقوى العاملة على تنمية القطاعات الأقتصادية:-

إن الأستثمار في رأس المال البشري (التعليم) لا يقل أهمية عن الأستثمار في رأس المادي في أي مجتمع، لذا يسعى التعليم الى زيادة الوعي الثقافي والأجتماعي ونشر المعرفة لدى القوى العاملة. وهذا يجعلنا نلقي الضوء أكثر للتعرف على مدى انعكاس مستويات التعليم لدى القوى العاملة الفلسطينية على القطاعات الأقتصادية خلال الفترة **(1996-2017)**. وذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي والشرح الأحصائي في تحليل جدول القوى العاملة المنبثقة من جهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني.

فمن خلال تتبعنا للجدول رقم **(4)** أدناه يتضح لنا أن أعلى معدل مشاركة في القوى العاملة (كلا الجنسين) بين الذين أتموا **13** سنة دراسية فأكثر، أي حملة الشهادات الجامعية والعاملين في قطاع الخدمات تصل في المتوسط إلى**(69.83 %)** خلال الفترة **(1996-2017)**، بينما كان أقل معدل للمشاركة الاقتصادية بين القوى العاملة لقطاع الزراعة لتصل بالمتوسط **(3.18%)** لنفس السنوات الدراسية.

أما الفئة التي أنهت المرحلة الثانوية **(10-12)** سنة فقد بلغت نسبتهم بالمتوسط **(25.07%)** وكانت الأعلى من نصيب قطاع الخدمات بينما كان أقل معدل للمشاركة الاقتصادية بين القوى العاملة لقطاع الزراعة لتصل بالمتوسط **(11.12%)** لنفس السنوات الدراسية ولنفس فترة الدراسة.لتاتي الفئة والتي أنهت المرحلة الإعدادية **(7-9)** سنوات لتصل نسبتهم في المتوسط إلى **(21.50%)** وكانت الأعلى من نصيب قطاع الأنشاءات بينما كان أقل معدل للمشاركة الاقتصادية بين القوى العاملة لقطاع الزراعة لتصل بالمتوسط **(14.43%)** لنفس السنوات الدراسية ولنفس فترة الدراسة.

لنأتي للفئة التي أنهت المرحلة الابتدائية والتي درست من **(1-6)** سنوات، فقد وصلت نسبتهم في المتوسط إلى **(97.22%)** فكانت الأعلى ومن نصيب قطاع الزراعة بينما كان أقل معدل للمشاركة الاقتصادية بين القوى العاملة لقطاع الخدمات لتصل بالمتوسط **(14.98%)** لنفس السنوات الدراسية ولنفس فترة الدراسة.

أما للذين عدد سنواتهم الدراسية صفراً، فبلغت نسبتهم الأعلى في المتوسط **(59.03%)** لتكون من نصيب قطاع الزراعة بينما كان أقل معدل للمشاركة الاقتصادية بين القوى العاملة لقطاع الأنشاءات لتصل بالمتوسط **(5.56%)** لنفس السنوات الدراسية ولنفس فترة الدراسة.

من الملاحظ ان قطاع الصناعة كان الأقل حظاً من جميع القطاعات الأقتصادية من حيث انعكاس مستوى تعليم العاملة عليه ليحصد أعلى نسبة مشاركة في المتوسط وخلال فترة الدراسة للفئة التي أنهت المرحلة الإعدادية **(7-9)** لتبلغ **(18.42%)**، أما الذين أتموا **13** سنة دراسية فأكثر أي حملة الشهادات الجامعية فكانت الأقل نسبة في المتوسط لتصل **(5.43%)** لنفس فترة الدراسة.

ترى الباحثة، من خلال تتبعها وتحليلها لجدول القوى العاملة والتي عكست مستويات تعليم العاملة على القطاعات الأقتصادية أن سوق العمل لدى الجانب المحتل قد لعب دوراً هاماً بعد سوق العمل المحلي الفلسطيني في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، ليعكس أن الطاقة الإنتاجية ومستوى أداء القطاعات ذات العلاقة العكسية مع سوق العمل الجانب المحتل، وهما قطاعي الزراعة والخدمات، قد سجلا أعلى مستويات من العمالة المتعلمة، حيث استحوذ قطاع الخدمات على أعلى نسب تعليمية من القوى العاملة لكل من الفئات التي انهت المرحلة 13 سنة دراسية فأكثر ومرحلة الثانوية العامة.فمن الطبيعي أن

مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد بلغت في المتوسط خلال الفترة (1995-2016) نحو (60.16%)، لذا استحوذ قطاع الخدمات على الجزء الأكبر من العمالة بنسبة بلغت (27.01%) خلال نفس الفترة الدراسية. وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر قطاع خدماتي بشكل أساسي، حيث نلاحظ أنه في حالة انخفاض نسبة العاملين في سوق العمل الجانب المحتل يتم ارتفاع في نسبة العاملين في الاقتصاد المحلي من جهة أخرى، نتيجة لتوجه العديد منهم للبحث عن فرص عمل وهذا ما لمسناه عند فك الارتباط وخروج الإسرائيليين من قطاع غزة عام 2005

أما القطاع الزراعي من شأنه أن يلعب دوراً هاماً وبارزاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، والتخفيف من البطالة المنتشرة إذا ما تم وضع خطط وسياسات تنمية لتطوير هذا القطاع في استيعاب القوى العاملة. ففي حالة انخفاض نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي، والذي يسجل أعلى نسبة للفئة العاملة المتعلمة ذات المرحلة الابتدائية وفئة العمالة غير المتعلمة والذين عدد سنواتهم الدراسية صفراً، فإن امكانية استيعابهم في القطاع الزراعي الذي يعتمد بشكل أساسي على الأيدي العاملة العائلية.

أما القطاعات ذات العلاقة الطردية مع سوق العمل الجانب المحتل، وهما قطاعي الصناعة والبناء فقد جاءت مساهمت القوى العاملة المتعلمة ضعيفة جداً لكل من القطاعين.فقطاع الصناعة كانت سمته التراجع المستمر، حيث ظلت تتراجع مساهمته في الناتج المحلي الحقيقي، حيث بلغت في المتوسط نحو **(15.3%)** خلال الفترة **(1995-2016)**. لتبلغ نسبة مشاركة القوى العاملة فيه **(12.76%)**، خلال نفس الفترة. فهذه النسب تبين بأن القطاع الصناعي الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث انتهجت اسرائيل سياسة تدمير مخطط وممنهج للمنشآت منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام **1967** مجموعة من الإجراءات والسياسات التدميرية الهادفة للقضاء على الصناعة الفلسطينية، وفي ذات الوقت ربطت تطور الصناعة الفلسطينية بالسياسات والسوق الإسرائيلي بل وربطت بعض الصناعات التي تحتاجها من خلال "العقود من الباطن".

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 – 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

جدول (4)
التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب النشاط الأقتصادي وعدد السنوات الدراسية

سنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط
عدد سنوات التعليم	قطاع الزراعة																						
0 سنة	55.3	59.3	53.8	63.0	65.7	65.7	65.6	64.5	68.4	67.1	66.2	72.4	64.9	61.4	64.2	54.9	57.3	57.8	54.4	43.2	38.7	35.0	59.03
1-6 سنوات	21.5	21.6	19.2	20.9	22.6	22.6	28.0	27.3	28.6	26.5	29.5	28.6	26.9	25.5	24.3	23.1	22.6	21.6	22.9	16.9	13.5	11.3	22.97
7-9 سنوات	13.7	11.6	11.7	12.2	13.7	13.7	16.3	18.0	18.0	16.6	18.8	19.0	15.6	14.7	14.8	14.5	15.1	14.4	14.3	11.8	9.7	9.3	14.43
10-12 سنوات	10.0	8.8	8.8	8.9	10.5	10.5	13.3	13.9	15.2	12.9	14.8	13.3	12.3	11.3	11.5	12.3	11.5	10.2	10.2	9.3	8.1	7.2	11.12
13 فأكثر	3.5	2.8	2.3	2.6	2.4	2.4	2.9	3.5	3.5	3.4	4.1	3.9	3.6	2.7	3.1	3.5	3.7	3.5	3.2	3.3	3.1	3.0	3.18
	قطاع الخدمات																						
0 سنة	10.4	7.5	9.7	6.8	6.4	6.4	7.9	6.5	6.0	6.3	6.7	4.0	9.1	7.6	8.7	7.0	7.0	7.2	8.5	12.0	14.3	24.5	8.65
1-6 سنوات	12.3	11.0	10.7	12.4	12.2	12.2	15.1	13.0	14.2	14.6	14.9	15.1	17.5	16.6	16.8	14.6	15.4	15.2	18.2	18.7	20.5	18.5	14.98
7-9 سنوات	13.9	13.7	12.5	13.6	14.3	14.3	17.6	15.0	16.3	17.7	18.4	17.1	18.8	18.5	18.0	16.4	17.5	17.0	18.0	19.2	18.6	17.3	16.53
10-12 سنوات	25.2	24.3	23.3	22.5	24.8	24.8	26.6	24.4	25.7	25.5	27.0	28.7	29.4	28.3	26.4	23.7	24.4	24.1	24.3	23.5	22.2	22.5	25.07
13 فأكثر	70.8	69.9	68.7	66.9	69.3	69.3	73.7	72.3	74.0	73.1	71.8	71.9	73.7	74.6	73.7	71.0	68.6	66.6	65.9	64.5	63.3	62.7	69.83
	قطاع الأنشاءات																						
0 سنة	6.3	7.2	9.5	7.1	7.4	7.4	3.1	4.6	3.0	2.8	3.7	3.8	1.9	4.4	5. 3	8.7	6.7	5.2	3.5	5.8	10.5	4.3	5.56
1-6 سنوات	19.9	22.0	27.7	26.5	23.6	23.6	13.8	16.3	15.4	17.2	13.5	13.8	15.0	14.8	16.7	17.5	17.9	18.4	17.0	18.1	20.2	21.9	18.67

9-7 سنوات	22.8	25.0	28.7	29.9	27.3	27.3	7.1	2.9	16.6	19.7	16.9	17.9	15.8	15.9	16.9	17.6	19.7	22.3	23.7	22.8	21.5	21.50
12-10 سنوات	20.3	21.2	24.2	26.1	22.9	22.9	13.6	15.5	14.0	13.8	13.2	12.8	15.0	16.9	16.8	17.7	19.7	22.2	21.1	20.3	19.8	18.42
13 فاكثر	5.4	6.2	8.1	7.8	7.1	7.1	3.7	3.7	3.6	4.1	3.7	3.6	4.0	4.0	5.1	5.5	6.6	6.5	6.1	6.9	7.9	5.41
	قطاع الصناعة																					
0 سنة	8.1	6.9	8.6	6.5	4.3	4.3	5.1	4.1	5.5	6.7	6.4	5.3	8.7	7.4	8.7	7.6	10.0	8.1	12.5	13.0	11.8	7.75
6-1 سنوات	21.2	20.7	19.2	19.4	18.6	18.6	15.2	15.7	14.6	14.4	15.0	14.8	14.9	14.7	15.5	15.3	16.1	15.3	18.1	16.3	17.1	16.62
9-7 سنوات	22.6	22.4	20.8	20.1	19.4	19.4	18.9	17.4	18.5	17.6	17.3	17.3	16.2	16.7	16.2	15.6	16.6	17.0	16.8	17.7	19.0	18.42
12-10 سنوات	18.0	17.6	17.6	17.8	15.3	15.3	15.5	15.1	15.6	16.9	15.2	15.5	15.1	14.7	14.4	14.7	14.7	15.5	16.1	16.9	15.7	15.75
13 فاكثر	6.7	5.9	5.8	6.2	6.1	6.1	5.0	4.5	4.3	4.2	4.4	5.0	4.9	4.7	4.7	5.0	5.6	6.1	6.3	6.5	5.9	5.43

* المصدر : الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي ، مسح القوى العاملة ، للسنوات (1996-2017)

النتائج والتوصيات:-

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الأقتصادية في فلسطين خلال الفترة **(1996-2017)**. وعليه فقد بينت الدراسة النتائج التالية:-

1 - سجل قطاع الخدمات أعلى معدل مشاركة في القوى العاملة بين الذين أتموا **13** سنة دراسية وأكثر وللفئة التي أنهت المرحلة الثانوية لتصل نسبتهم بالمتوسط **(69.83%، 25.07%)** على التوالي، بينما كان أقل معدل مشاركة للقوى العاملة التي بمرحلة الأمية لتصل نسبتهم بالمتوسط **(8.65%)**.

2 - **أما** قطاع الزراعة فقد سجل أقل معدل للمشاركة بين القوى العاملة للذين أتموا **13** سنة وللفئة التي أنهت المرحلة الثانوية وللفئة التي انهت المرحلة الإعدادية لتصل نسبتهم بالمتوسط **(3.18%، 11.12%، 14.43%)** على التوالي خلال نفس الفترة الدراسية. أما أعلى معدل مشاركة للقوى العاملة سجلتها المرحلة الأبتدائية والمرحلة الأمية لتصل نسبتهم بالمتوسط **(22.97%،59.03%)** على التوالي.

3 - سجل قطاع الأنشاءات أقل معدل للمشاركة بين القوى العاملة لعدد سنواتهم الدراسية صفراً لتصل نسبتهم بالمتوسط **(5.41%)** لكنة سجل اعلى معدل مشاركة للقوى العاملة المتعلمة على بقية القطاعات الأقتصادية للفئة الأعدادية بنسبة **(21.50%)** ولنفس فترة الدراسة.

4 - كان قطاع الصناعة الأقل حظاً ما بين القطاعات الأقتصادية من حيث انعكاس مستوى تعليم العاملة عليه ليسجل أعلى نسبة مشاركة للفئة التي أنهت المرحلة الإعدادية لتبلغ بالمتوسط نسبتهم **(18.42%)** وأقل مشاركة للفئة الذين أتموا **13** سنة دراسية لتأتي نسبتهم بالمتوسط **(5.43%)**.

وبناء على النتائج السابقة يمكن للدراسة أن توصي:-

1- تكثيف الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، على اعتبار أن تحسين المستوى التكنولوجي في الاقتصاد الفلسطيني، سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الخريجين الجامعيين ولاسيما في القطاع الخاص، ويهدف هذا الإجراء إلى توطين رأس المال البشري في الأراضي الفلسطينية، والحد من ظاهرة هجرة الكفاءات إلى خارج الوطن.

2- حث الجامعات على ضرورة إعادة النظر في التخصصات التي تمنحها والمناهج التي تدرسها بما يمكن من تخفيض حدة البطالة بين الخريجين، مع ضرورة ربط العملية التعليمية بالخطة التنموية الشاملة والهادفة إلى تقليص حدة البطالة.

3- ايقاف اتفاق باريس الاقتصادي والتحلل من القيود التي يفرضها على الاقتصاد الفلسطيني،من أجل أن يتوقف سوقنا الفلسطيني عن كونه سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، مع تقوية وتنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية مع الدول العربية وأسواقها، ودعم وحماية للصناعات الوطنية لتعزيز منافستها.

4- تعديل نظام التعليم والتدريب القائم ومواءمته مع احتياجات سوق العمل الفلسطينية الحالية والمستقبلية، في ضوء مسار التطور والتنمية الاقتصادية الفلسطينية والأهداف والأولويات التي تعمل على تحقيقها.

5- ضرورة التركيز والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلي والمخالفة للقيم الاقتصادية الجديدة مثل: الصناعة والزراعة للعمل على خفض نسبة البطالة، والتي من شأنها أن تساعد في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي، وهذا من شأنه أن يحقق تنمية مستدامة وشاملة ورفاهية للفرد وللمجتمع.

6- من أجل جذب رؤوس الأموال من الخارج؛ لابد من تحسين المناخ الاستثماري، وتشجيع الأفراد على تشغيل مدخراتهم في مشاريع تعود بالفائدة عليهم مع ضرورة تحسين أداء سوق فلسطين للأوراق المالية بشكل جوهري، بهدف استيعاب المدخرات من الشركات المختلفة لتساعد في بناء تنمية مستدامة ومتكاملة.

المراجـع

أولاً : المراجع العربية: -

أ ـ الكتب العربية:-

1. القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، **2007**.
2. راوية، حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2005**.

ب - رسائل الماجستير والدكتوراه:-

1. الصالح، قريشي، **تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية-دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية- فرع مركب المجارف والرافعات**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر، **2005**.
2. مرادسي، حمزة، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، **2009**.

ج - الأبحاث والمجلات العلمية:-

1. أبو فارة، يوسف،عليان، أريج، وغانم، هاشم، **تحليل واقع تطوير رأس المال البشري في شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية "جوال"**، المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، المركز الوطني للتوثيق، **2008**.
2. شريفي، إبراهيم ، **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر، (دراسة قياسية في الفترة 2010-1964)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، **2012**.
3. صباح، غربي، **الاستثمار في التعليم ونظرياته**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العددان الثاني والثالث، **2008**.
4. علي، علي، **أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **2001**.

د - التقارير الرسمية:-

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **سلسلة تقارير الحسابات القومية،** لسنوات متعددة من **(1995-2016)**.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **سلسلة تقارير مسح القوى العاملة،** لسنوات متعددة من **(1995-2017)**.
3. سلطة النقد الفلسطينية، **سلسلة التقارير السنوية،** دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين، **(1995-2016)**.

ثانياً : المراجع الأجنبية:-

1. Jajri، Idris، & Ismail، Rahmah، "**Impact of Labour quality on Labour** Productivity and economic growth"، African Journal of Business Management ، Vol(4)،pp (486-495)،2010.

ثالثاً : مواقع الانترنت:-

1. موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني **http://www.pcbs.gov.ps**
2. موقع سلطة النقد الفلسطينية **http://www.pma.ps**